بنك الخليج
GULF BANK

الكويت 21 مايو 2018

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها. نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني لوكالة موديز لخدمات المستثمرين متضمناً تثبيت تصنيف الودائع طويلة الأجل عند A3 وتعديل النظرة المستقبلية من "مستقرة" إلى "إيجابية" ، معبأ حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

أنطوان ضاهر
الرئيس التنفيذي

بنك الخليج GULF BANK

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	21 مايو 2018
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع.
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة موديز لخدمات المستثمرين
فئة التصنيف	- تصنيف الودائع طويلة الأجل: **A3** - تصنيف الودائع قصيرة الأجل: **Prime-2** - التصنيف الائتماني الأساسي: **ba1** - التصنيف الائتماني الأساسي المعدل: **ba1** - تقييم مخاطر الطرف المقابل: **A2(cr)/P-1(cr)**
مدلولات التصنيف	**عوامل دعم التصنيف:** • التحسن في جودة أصول البنك وربحيته خلال فترة 12 إلى 18 شهرًا القادمة. • احتمال انخفاض الخسائر في محفظة قروض البنك خلال الدورة المقبلة والناتجة عن انخفاض تركزات القروض في فئة العميل الواحد وفي القطاعات الأكثر تقلبًا، إلى جانب التحسن في معايير منح القروض في البنك خلال السنوات الأخيرة. **عوامل تقييد التصنيف:** • التوتر السياسي أو انخفاض جديد في أسعار النفط مما قد يشكل مخاطر ائتمانية على جودة الأصول.
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	التصنيف: تثبيت تصنيف البنك في المرتبة **A3** النظرة المستقبلية: تعديل النظرة المستقبلية من "مستقرة" إلى "إيجابية". لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	إيجابية
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	**نظرة مستقبلية إيجابية**

تعكس النظرة المستقبلية التي أسندتها موديز للبنك توقع الوكالة المزيد من التحسن في جودة أصول البنك مع انخفاض مستويات المشاكل الناتجة عن القروض تماشياً مع معدل القطاع المصرفي في الكويت وقوة المخصصات. ومن عوامل دعم هذه التوقعات رأي الوكالة بتوافر بيئة تشغيلية جيدة نسبياً في الكويت على مدى 12 إلى 18 شهرًا التالية، وبالتالي إمكانية ظهور نسبة ضئيلة فقط من القروض غير المنتظمة الجديدة في الكويت. كما في نهاية 2017، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة لدى بنك الخليج 1.8% ، وهي أقل نسبياً من متوسط النظام المصرفي البالغ 1.9%، وكذلك أقل من النسبة 2.5% التي حققها البنك في نهاية عام 2016. هذا، وقد إزدادت بشكل طفيف نسبة التغطية لمخصصات القروض غير المنتظمة (بما فيها المخصصات العامة) إلى 344% من 331% خلال نفس الفترة.

كما لاحظت وكالة التصنيف انخفاض التركزات الائتمانية للمقترضين من فئة "العميل الواحد" وفي القطاعات المتقلبة ذات المخاطر العالية في العامين الماضيين، مما قد يؤدي إلى انخفاض الخسائر خلال الدورة القادمة. وقد تؤدي التحسينات التي أدخلت على معايير منح القروض لدى البنك، والتي تشمل التركيز على التدفقات النقدية للمقترضين وفرض شروط الضمانات، إلى انخفاض الخسائر مستقبلاً. هذا، وقد انخفض إجمالي الإنكشاف على قروض أكبر 20 عميلاً لدى البنك (كما في الميزانية العمومية) إلى حوالي 165% من الأسهم العادية لبنك الخليج كما في نهاية العام 2017 بعد أن كانت حوالي 220% كما في نهاية العام 2015.

كما انخفضت التركزات الائتمانية في القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر بما في ذلك العقارات التي شكلت 13% من محفظة القروض في نهاية العام 2017 (2015: 17%) وهي الآن إحدى أدنى المعدلات في الكويت. هذا بالإضافة إلى انخفاض التركزات الائتمانية في الشركات الاستثمارية إلى نسبة 7% كما في نهاية 2017 (2015: 9%).

علاوة على ذلك ، تتوقع "موديز" أن تتحسن ربحية بنك الخليج مع انخفاض أعباء المخصصات في محفظة القروض بعد أن يتمكن من استكمال بعض عمليات استرداد القروض التي سبق أن تم تجنيب مخصصات لها، هذا بالإضافة إلى كمية كبيرة من القروض المشطوبة. وفي حين ظلت ربحية البنك من صافي الدخل معرضة للضغوطات، حيث بلغ صافي الدخل إلى الأصول المادية 0.8% خلال الفترة 2015-2017 نتيجة للجهود المبذولة لتحسين جودة الأصول من خلال زيادة تغطية المخصصات، إلا أن البنك أظهر القدرة على التعافي من المشاكل الموروثة للقروض واسترداد الضمانات في السنوات الأخيرة. كما تتوقع وكالة التصنيف أن تستمر الربحية من خلال الاستفادة من توسيع صافي هوامش الفائدة مع استمرار الأسعار عالمياً

بالارتفاع، مع العلم أن البنك حقق تحسناً في هامش الفائدة إلى 2.4% في العام 2017 مقارنةً بـ2.1% العام 2016.

تثبيت التصنيف:

لا يزال التصنيف الائتماني الأساسي للبنك في مرتبة ba1 يعكس التركزات الكبيرة على كلا الجانبين من الميزانية العمومية. وعلى الرغم من التحسينات الأخيرة لا تزال التركزات الائتمانية مرتفعة وسبباً للمخاطر في محفظة بنك الخليج كما في سائر البنوك المحلية. وكما هو الحال في البنوك الكويتية الأخرى، تظهر قاعدة التمويل في بنك الخليج تركزات كبيرة خاصة بشكل ودائع من الجهات الحكومية وشركات مرتبطة بالحكومة. وبالرغم من أن "موديز" تتوقع أن تظل البيئة التشغيلية في الكويت داعمة للبنوك، إلا أن الضغوط السياسية والإنخفاض المتجدد في أسعار النفط لا تزال من العوامل الرئيسية للمخاطر.

كما يعكس التصنيف الائتماني الأساسي للبنك في مرتبة ba1 توقع "موديز" أن يحافظ بنك الخليج على مصدات رأسمالية كافية وأن يتمكن من المحافظة على نسبة كفاية رأس المال في الشريحة الأولى من المستوى (CET1) وفقاً لتعليمات بازل 3 على مدى الأشهر الـ12 المقبلة بحدود 14.2% وهي النسبة التي حققها في نهاية العام 2017 على خلفية المحافظة على الأرباح. وتتوقع موديز أيضاً من البنك المحافظة على مستويات مريحة للسيولة، فقد شكلت الأصول السائلة لدى البنك ما نسبته 29% من الأصول المادية في نهاية مارس 2018 . وأعلن البنك عن تحقيق نسبة 268% في معيار تغطية السيولة وفقاً لتعليمات بازل 3 في مارس 2018.

ولا يزال تصنيف الودائع طويلة الأجل في المرتبة A3 لدى بنك الخليج هو نتيجة لارتفاع الدعم بأربع درجات في تقييم التصنيف الائتماني الأساسي الذي حقق المرتبة "ba1 " مما يعكس وجهة نظر الوكالة بوجود احتمال كبير جداً من الدعم الحكومي لدولة الكويت (Aa2 مستقرة) إن استدعت الحاجة.

الأسباب التي قد تؤدي إلى رفع/ تخفيض التصنيف

من الممكن رفع تصنيفات بنك الخليج في الحالات التالية: 1) تحسن أكبر في جودة أصول البنك وانخفاض نسبة القروض غير المنتظمة وكذلك انخفاض الخسائر الائتمانية المستمرة، مع المحافظة على نسبة قوية من المخصصات والمحافظة على نسب رأس المال أعلى بكثير من النسب الرقابية المطلوبة. 2) إظهار البنك قدرة أكبر على التعافي من مشاكل القروض غير المنتظمة و 3) تحسين الربحية بشكل مستدام، وتحقيق المزيد من الإنخفاض في التركزات الائتمانية وخاصةً بالنسبة للمقترضين من فئة العميل الواحد حيث سيساهم ذلك في إمكانية رفع تصنيفات البنك.

ومن الممكن تعديل النظرة المستقبلية لتصنيفات البنك إلى "مستقرة" في حال تراجع التحسينات الأخيرة في جودة الأصول والتركزات. ومما يمكن أن يسبب انخفاض

	تصنيفات بنك الخليج عودة ظهور المشاكل الناتجة عن القروض في حال تقصير أحد كبار المقترضين على سبيل المثال، أو الإنكشافات على القطاعات المتقلبة، أو ضعف المصدات الرأسمالية أو انخفاض القدرة على توليد الأرباح. وما قد يكون سبباً في تخفيض تصنيفات البنك هو التدهور الكبير في أوضاع التشغيل المحلية في الكويت وفقاً لما أشارت إليه الوكالة في تقريرها حول الأوضاع الكلية للدولة. وهذا قد يؤدي إلى إضعاف التصنيف الائتماني الأساسي للبنك.